MAHALEEAT copy 12/17/11 11:21 PM Page 3

.. والقمة الخليجية تنعقد غدا.. «أخبار الخليج» تحاور الأمين العام

قوات درع الجزيرة على أهبة الاستعداد

الدكتور عبداللطيف الزياني:

اتفاقية الدفاع المشترك تنص على استخدام القوة العسكرية عند تهديد أي من دول المجلس

حوار خاص لـ «أخبار الخليج»

أجراه: لطفي نصر

في حوار خاص جرى بين الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني و«أخبار الخليج» بمناسبة انعقاد القمة الثانية والثلاثين لقادة المجلس يوم غد.. قال الدكتور الزياني: إن قوة درع الجزيرة هي جزء من المنظومة الدفاعية لدول المجلس لتحقيق أمنها واستقرارها، انطلاقا من حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان أو تهديد.. لذا فإن قوات درع الجزيرة ستبقى دائما على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب أينما كان لدعم القوات الوطنية للدولة العضو الواقع عليها العدوان أو التهديد.. كما أن معاهدة الدفاع المشترك تقضي بمساعد الدول المعتدى عليها باتخاذ كل إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها.

وقال: إن برنامج العشرة المليارات دولار الممنوحة إلى البحرين من مجلس التعاون قد أقره قادة دول مجلس التعاون ضمن برنامج تنمية جول المجلس.. وهناك قرار من المجلس الوزاري بتنفيذ هذا البرنامج على وجه السرعة لتحقيق الفائدة المرجوة منه، وبما يساعد البحرين والدول الأخرى المستفيدة من هذا البرنامج على تمويل مشاريعها التنموية.

وقال الدكتور الأمين العام: لحماية التركيبة السكانية لدول المجلس من أي خلل توجد الآن دراسات مشتركة بين دول المجلس لتحقيق هدف تحديد السقف الزمني لبقاء العامل الوافد في دول المجلس بخمس سنوات كحد أقصى.

د. عبداللطيف الزياني.

قرار بالإسراع في تنفيذ برنامج منح البحرين (١٠) مليارات دولار

مجلس التعاون يتوجّه نحو تنفيذ مشروع سكة حديد دول المجلس على وجه السرعة

وقال: إن دول مجلس التعاون عاقدة العزم على تنفيذ مشروع سكة حديد دول المجلس على وجه السرعة.. وقد كلفت لجنة من وزراء النقل والمواصلات بتكثيف العمل في هذا المشروع لإنجازه في أسرع وقت وبأفضل المواصفات العالمية، وستنتهي التصاميم العام المقبل ويبدأ التنفيذ في ٢٠١٤، ثم التشغيل على أرض الواقع في ٢٠١٧م.

وأضاف: أما العملة الخليجية الموحدة فقد أضحت من اختصاص المجلس النقدي.

وقال الدكتور الزياني: إن دول مجلس التعاون هي الأقل تضررا من الأزمة المالية العالمية.. حيث تعاملت دول المجلس مع هذه الأزمة بحكمة.. لذا جاء التأثير محدودا للغاية.. وقد حققت السوق الخليجية المشتركة نتائج إيجابية وملموسة في العديد من الأنشطة التي شملتها السوق في الدول الأعضاء.

وفيما يلي نص الحوار الذي دار بين الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني وبين لطفي نصر نائب مدير تحرير «أخبار الخليج»:

○ يكاد مجلس التعاون أن يكون التنظيم الوحيد في العالم العربي الذي تمكن من الاستمرار والعطاء.. فما هي عوامل نجاح المجلس في البقاء، والنجاح في تحقيق أهدافه؟ وما هو تقييمكم لمسيرة المجلس بشكل عام بعد ثلاثة عقود من انطلاقتها؟

يجيب الأمين العام قائلا: لا شك أن المتتبع لمسيرة مجلس التعاون يدرك تماما الحكمة والعزيمة التي يتحلى بها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وما يبذلونه من جهود لدعم مسيرة المجلس منذ انطلاقتها الأولى في مايو ١٩٨١، وحرصهم الدائم، على حمايتها من المعوقات والتحديات التي اعترضتها في مختلف المراحل.

وأضاف: كما اهتم المجلس بالتحديث والتطوير، والتركيز على الإنسان باعتباره ثروة مهمة، ورصيد حقيقي للتنمية. وقد حرص المجلس طوال السنوات الماضية على تعزيز التلاحم بين الشعوب الخليجية وصهرها في قالب واحد لمواجهة التحديات والمصاعب التي تعترض المسيرة.

ولعل أهم عناصر نجاح المجلس في البقاء والنجاح في تحقيق ما حققه من انجازات هي إصرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وإيمانهم الراسخ بضرورة وجود هذه المنظومة الخليجية وصمودها واستمرارها للدفاع عن أمن واستقرار ومصالح دول وشعوب المجلس وتحقيق المزيد من الانجازات التنموية لجميع أبنائها. وفي الوقت نفسه فإن شعوب دول المجلس أكدت تصميمها وتمسكها بهذه المنظومة التي تعبر عما يجمع بينها من أواصر القربى والنسب وروابط المحبة والتاريخ المشترك والمصير الواحد. كما أن الازمات التي مرت بها دول المجلس أكدت تلاحم دول وشعوب المجلس، ومنها الغزو العراقي لدولة الكويت والاحداث الامنية التي شهدتها مملكة البحرين.

أما فيما يتعلق بتقييم المسيرة فيمكن القول إن ما تحقق من انجازات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها من المجالات يمثل نجاحا باهرا لجهود قادة وشعوب دول المجلس ويمكن أن يكون منطلقا لتعزيز المسيرة وترسيخ بنيانها وتوسيع دور مجلس التعاون ومكانته في المحيطين الإقليمي والدولي.

○ تحتضن مدينة الرياض غداً الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى، ما هي أبرز الموضوعات المرفوعة من اللجان الوزارية؟

يقول الدكتور عبداللطيف الزياني ردا على هذا السؤال: تعتبر القمم الخليجية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، محط أنظار واهتمام العالم، ويحرص المراقبون والمتابعون سواء على الساحة الإقليمية أو الساحة الدولية على المتابعة الدقيقة لهذه القمم لما تحتله هذه المنظومة من مكانة مرموقة ومهمة، وقمة الرياض ستناقش جميع المحاور السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، بما فيها قضايا العمل الخليجي المشترك وكذلك ما توصلت إليه فرق العمل بشأن التعاون الاستراتيجي مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية.

○ طلب قادة دول مجلس التعاون ضرورة الانتهاء من جميع المعوقات التي تقف أمام اكتمال تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فما هي – من وجهة نظركم – أبرز هذه المعوقات العالقة حتى الآن، وكيف يتم التعامل معها؟

لقد أولى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس اهتماما كبيراً لمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك إيمانا منهم بأهمية كيان المجلس وأهدافه العظيمة، وفي ظل دورهم المؤثر وتوجيهاتهم الحكيمة وحرصهم الدائم على دفع مسيرة مجلس التعاون خطوات إلى الأمام، وتحقيق المزيد من الانجازات التي تخدم المواطن الخليجي.

وفي ضوء هذا الحرص والتوجيهات الحكيمة فقد قرر المجلس الأعلى في دورته الماضية تكليف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة التطبيق الفعلي للاتحاد الجمركي في الدول الأعضاء، وضمان حسن سير العمل في الاتحاد الجمركي لتسهيل انسياب السلع بين دول المجلس، وإزالة أية معوقات جمركية وغير جمركية تحد من حركة التجارة وانسيابها، والتأكيد التام لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي وصولاً إلى وضعه النهائي.

وفي الدورة الحادية والثلاثين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس التي عقدت في أبوظبي ديسمبر ٢٠١٠م، وجه مقام المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي إلى ضرورة حسم القضايا المعلقة والاتفاق على الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، وقد كان من ضمن تلك القضايا، آلية تحصيل وتوزيع الإيرادات الجمركية، والحماية الجمركية، وحماية الوكيل المحلي، مما يؤدي إلى إنهاء الجوانب الجمركية في المراكز البينية الجمركية لدول مجلس التعاون.

واستناداً إلى تلك القرارات والتوجيهات الكريمة لقادة دول المجلس، فقد أسهم الجميع بجهود مميزة في اللجان الوزارية واللجان الفنية لدول المجلس والأمانة العامة، بمتابعة تنفيذ القرارات والأدوات التشريعية وتذليل العقبات ووضع الآليات وتشكيل الأجهزة المناسبة للوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بأسرع ما يمكن، إن شاء الله، وإنجاح هذه التجربة المهمة التي ستظل آثارها الايجابية باقية على مدى الأجيال القادمة.

○ ما تقييمكم لمستوى تطبيق السوق الخليجية المشتركة حتى الآن، وهل لحدوث الأزمة المالية العالمية تأثير على المشروع، وهل هناك ما يعوق دفعها نحو مراحل أرحب لتقترب من النموذج الأوروبي؟

بلا شك أن السوق الخليجية المشتركة حققت نتائج إيجابية وملموسة في العديد من الأنشطة التي شملتها السوق في الدول الأعضاء، ومن ضمنها – على سبيل المثال لا الحصر – السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وتطبيق مبدأ المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في العمل في القطاعين الحكومي والأهلي، ومد مظلة التأمين الاجتماعي والتقاعد، وحرية تملك العقارات، وانتقال رؤوس الأموال، وتحقيق الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والأهم من ذلك زيادة التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون وسهولة انتقال السلع والخدمات في إطار كتلة خليجية وسوق واحدة. وغيرها من مزايا مهمة، استفاد منها مواطنو دول مجلس التعاون بشكل مباشر لا يتسع المجال للتوسع في ذكرها.

أما عن الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على السوق، فلا شك أن دول مجلس التعاون من أقل الدول تضرراً بهذه الأزمة وتداعياتها، نظراً إلى تحقيق زيادات عالية في الإيرادات النفطية، والاستمرار في سياسة تمويل مشاريع البنى التحتية التنموية والاستثمارات وإنعاش السوق، بل إن دول المجلس تعاملت مع الأزمة بغاية الحكمة، وحرصت على تنسيق جهودها في إطار مجلس التعاون، واتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات المالية التي كان من شأنها المحافظة على معدلات معقولة من النمو الاقتصادي وإبعاد شبح الانكماش. وعلى ذلك، فإن تأثير الأزمة المالية على السوق الخليجية كان في الواقع محدوداً، ومحدوداً جداً، وتمكنت دول المجلس من تجاوز الأزمة بأقل الخسائر وبسرعة، وهذه الحيوية في التعافي من الأزمات تعد إحدى مميزات الاقتصاد الخليجي، وبالتالي استئناف جهودها الحثيثة نحو تحقيق جميع متطلبات السوق وتحقيق هدف المواطنة الاقتصادية الخليجية.

العملة الخليجية الموحدة

○ الإعداد لإصدار العملة الخليجية الموحدة يسير بخطى مدروسة بالاستفادة من تجارب الآخرين أين وصل هذا المشروع، وهل تم تحديد موعد لإطلاق العملة الموحدة؟

تسعى دول المجلس في جميع مشاريعها التكاملية المشتركة إلى دراستها بتأنٍ وبحث تأثيراتها على مستوى دول المجلس وعلى المستوى الدولي، وينطبق ذلك على موضوع العملة الخليجية، حيث يعمل مجلس إدارة المجلس النقدي لدول مجلس التعاون على تحقيق توجيهات أصحاب الجلالة والسمو في الدورة (٣٠) للمجلس الأعلى التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٩م وتقضي بتكليف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك، لذا فإن العملة الموحدة أصبحت من اختصاص المجلس النقدي الذي نتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه.

○ أعطت قمة أبوظبي الأخيرة التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٠م دفعة كبيرة لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، متى تتوقعون أن تبدأ المراحل التنفيذية لتدشين القطار الخليجي؟

يجيب السيد الأمين العام: إن مشروع سكة حديد مجلس التعاون مشروع حيوي ومهم في جهود التكامل الخليجي ولذلك فقد قرر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في قمتهم الثلاثين (ديسمبر ٢٠٠٩م) انتقال هذا المشروع إلى مرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع ودراسة إنشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول المجلس للإشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل والتنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الشأن، وتم تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون بتكثيف العمل لإنجاز هذا المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوافرة عالمياً.

وقد حقق المشروع تقدماً ملموساً وقطع خطوات كبيرة على مسار تنفيذه، حيث تم الاتفاق بين دول المجلس على خطة عمل وبرنامج زمني لإعداد التصاميم الهندسية للمشروع خلال عام ٢٠١٢م ومن المتوقع أن تبدأ مراحل إنشاء المشروع خلال عام ٢٠١٤م لاستكمال تنفيذ المشروع وتشغيله في عام ٢٠١٧م، بمشيئة الله، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات والتحديات التي قد تواجه تنفيذ المشروع ووضع الحلول المناسبة لها للتغلب عليها.

وقال: وتتابع الأمانة العامة مع الدول الأعضاء مراحل تنفيذ المشروع للتأكد من تنفيذه باعتباره مشروعًا متكاملاً ومتوائمًا مع شبكات السكك الحديدية الوطنية بدول المجلس وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية للجنة المالية والفنية التي تم تكليفها من قبل الجهات المختصة بدول المجلس حرصاً منها على متابعة سير المشروع واستكمال الدراسات التفصيلية له ورفع تقارير دورية للجهات المختصة بالدول الأعضاء بهدف تنفيذ المشروع بشكل متكامل.

قوات درع الجزيرة

○ يمثل إرسال قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، بناءً على طلبها، نقلة نوعية، وتجسيدا للتعاون في المجال الأمني، والدفاع بين دول المجلس.. كيف تقيمون التعاون في المجال الأمني؟ وهل من توجهات جديدة في هذا الخصوص؟

يقول الدكتور الزياني: إن دول مجلس التعاون تؤمن بأن أمنها كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس هو اعتداء عليها جميعا. ولذلك فإن قوات درع الجزيرة المشتركة تمثل فيما تمثله تأكيد التزام دول المجلس وعزمها الأكيد على الدفاع عن نفسها والوقوف صفاً واحداً في وجه أي تهديد أو خطر يواجه أي من الدول الأعضاء.

وقد نصت القرارات والدراسات المتعلقة بإنشاء تلك القوات وتنظيم عملها على أن مهمتها تتركز بشكل رئيسي في دعم ومساندة أي دولة عضو تتعرض للتهديد، ويكون تحركها ضمن آلية محددة متفق عليها بين دول المجلس وفي ضوء ما يراه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس من توجيهات في حال بروز أي خطر يهدد أمنها واستقرارها وسيادتها. وقد أثبتت التجارب التاريخية العديدة أن دول المجلس قادرة على حماية أمنها واستقرارها والدفاع عن سيادتها ومصالحها اعتمادا على سواعد أبنائها وإمكانياتها الدفاعية الكبيرة.

ومن هذا المنطلق فإن دول المجلس ماضية قدماً في تعزيز قوات درع الجزيرة وتطويرها بصورة دائمة وتوفير كل ما تتطلبه من إمكانيات بشرية وتنظيمية وما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات مختلفة.

الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي

○ رغم مرور أكثر من عقدين على توقيع الاتفاقية الإطارية مع الاتحاد الأوروبي، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الجانبين، هل تعتقدون أن الاتحاد الأوروبي جاد في التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون؟

يجيب معاليه: تهدف اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الأوربي إلى تقوية العلاقات القائمة بين الجانبين على أساس المصالح المتبادلة، ومن خلال تطوير وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية. وقد أمكن من خلال جولات المفاوضات المتعددة التي عقدت بين الجانبين الانتهاء من معظم المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية، وبقي موضوع واحد (رسوم الصادرات) لم يتم الاتفاق عليه بعد، حيث يشكل هذا الموضوع عائقاً أمام إنهاء المفاوضات بين الجانبين، إذ أن دول المجلس ترى أن منظمة التجارة العالمية تعطيها الحق في فرض رسوم على صادراتها إذا احتاجت إلى ذلك، بينما يرى الجانب الأوروبي ضرورة تقييد هذا الحق الذي تمنحه منظمة التجارة لدول المجلس، وقد بذلت دول المجلس جهوداً كبيرة للتوصل إلى اتفاق بشأن موضوع الخلاف ينهي هذه المفاوضات، إلا أن تمسك الجانب الأوروبي بموقفه، جعل دول المجلس تتخذ قراراً في نهاية عام ٢٠٠٨م بتعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوربي.

○ شاركتم معاليكم في العمل السياسي الشاق، الذي تكلل بالوصول إلى حل الأزمة السياسية في اليمن، هل بالإمكان إلقاء الضوء على دور دول المجلس في الوصول إلى هذا الانجاز التاريخي، والذي أسهم إلى حد كبير في تجنيب اليمن والمنطقة المزيد من سفك الدماء؟

لقد بذل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون منذ بداية الأزمة في اليمن، جهودا حثيثة نابعة من حرصهم على وقف نزيف الدم بين الأشقاء اليمنيين والوصول إلى حل سلمي يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره ويحمي إنجازاته ومكتسباته الحضارية ويحقق تطلعات وطموحات شعبه، وهي من أهم مبادئ المبادرة.

ولقد توّجت تلك الجهود والعمل المخلص البناء بتوقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، وبحضور الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ووزراء خارجية دول المجلس والأطراف اليمنية المعنية بالأزمة وسفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن وسفير الاتحاد الأوروبي في اليمن.

ونأمل أن توقف هذه الجهود الخيرة لمجلس التعاون إراقة دماء الشعب اليمني الشقيق لينعم بالأمن والاستقرار. وإن ثقتنا كبيرة في الإخوة في الجمهورية اليمنية الشقيقة الذين دعموا وباركوا بكل صدق وإخلاص المبادرة الخليجية، وما أبدوه من تفهم وتجاوب، وما لمسناه منهم من حرص بالغ للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن، متطلعين إلى العمل سوياً في المرحلة المقبلة لكل ما من شأنه، تحقيق الخير والنماء للشعب اليمني الشقيق.

العلاقات مع إيران

○ كيف ينظر معاليكم إلى العلاقات مع إيران في ضوء تكرار تدخل إيران في الشأن الداخلي لعدد من دول المجلس، ما هي إمكانية تطوير علاقات مبنية على الثقة بين ضفتي الخليج العربي؟

قال الأمين العام: إن دول مجلس التعاون تعتمد في سياستها الخارجية على مبادئ واضحة وثابتة تقوم على حسن الجوار وعدم القبول بتدخل أي دولة في شؤوننا الداخلية إلى جانب احترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، وكذلك اعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات. ولا نمانع في حق أي دولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية على أن يتم ذلك وفق ما يتطلبه من تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية وبكل شفافية، وندعو إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

○ هل من موقف واضح وخطط مستقبلية تجاه الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس؟

إن دول المجلس تبذل جهودا حثيثة من أجل التعامل مع هذه المشكلة، وقد صدرت عن المجلس الأعلى في دورتيه ٢١ و٢٣ قرارات تتعلق بالمساواة التامة بين مواطني دول المجلس الخاصة بتوظيف العمالة الوطنية وإصدار التشريعات اللازمة لها، وهناك دراسات مشتركة بين دول المجلس بشأن تحديد السقف الزمني لبقاء العامل الوافد في دول المجلس مدة خمس سنوات والآليات التنفيذية لها. وقد أقر وزراء العمل إعداد استراتيجية وطنية لإصلاح وترشيد سوق العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعالج فيها آثار العمالة الوافدة وتعزيز فرص العمالة الوطنية.

○ يلاحظ البعض عدم وجود سياسة موحدة لدول المجلس إزاء دول العالم، ودول العالم العربي أيضا.. كما تختلف المواقف أيضا حول ما يحدث في دول العالم العربي، إزاء ما يسمى الربيع العربي أو أي نوع آخر من الاضطرابات.. إلى أي مدى صحة هذه الملاحظة؟ وهل من الممكن أن تكون الرؤية موحدة على طول الخط؟

أجاب: كما تعلم فإن مجلس التعاون يتبنى كتكتل إقليمي سياسة موحدة، تعكس المواقف المشتركة لدوله تجاه القضايا الإقليمية والدولية المهمة، والتعامل معها استنادا إلى الأسس الثابتة في مرتكزات السياسة الخارجية لدول المجلس كما بينتها سابقا، كما أن النظام الأساسي لمجلس التعاون أضاف إلى مبادئه دعم القضايا العربية والدولية العادلة.

وما يقال عن وجود اختلاف في مواقف دول المجلس لا أساس له من الصحة، وإنما هناك اختلاف في وجهات النظر تجاه كيفية حل أو معالجة أي أزمة وفق منظور كل دولة ورؤيتها، وما اتخذه المجلس تجاه التطورات الحالية في بعض الدول العربية يؤكد تطابق وجهات نظر دوله وهو نهج يعتمده المجلس مع مختلف القضايا إقليمية كانت أو دولية، وخاصة منها ما يكون له تأثير مباشر على دول المجلس وشعوبها.

المليارات العشرة للبحرين

○ هل حدث أي تغيير في برنامج العشرة المليارات دولار الممنوحة من مجلس التعاون لمملكة البحرين على ضوء التطورات التي وقعت على الساحة؟

أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في قمتهم التشاورية في الرياض في مايو ٢٠١١ تأسيس «برنامج تنمية مجلس التعاون». ويُدار البرنامج بصفة ثنائية بين دول المجلس، وفقاً لقرار المجلس الوزاري في دورته (١١٩) في شهر يونيو ٢٠١١م، والذي وجه إلى أن يتم تنفيذه على وجه السرعة لتحقيق الفائدة المرجوة منه، وبما يساعد الدول المستفيدة على تمويل مشاريعها التنموية.

○ هل ستظل قوات درع الجزيرة على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب إذا حدثت تطورات أو أخطار خارجية وداخلية تهدد البحرين في أي لحظة من اللحظات؟

قال السيد الأمين العام: أود أن أؤكد كما أوضحت سابقا أن دول مجلس التعاون ترتبط بمعاهدة للدفاع المشترك تنص على أن دول المجلس تعتبر أي عدوان تتعرض له أي منها هو عدوان عليها جميعا، وان أي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعا، وان دول المجلس، وعملا بحق الدفاع الجماعي والفردي وفقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم بالمبادرة فورا إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ضمن مجلس التعاون أو اتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها.

وقوات درع الجزيرة المشتركة ما هي إلا جزء من المنظومة الدفاعية التي تسعى دول المجلس إلى إقامتها وتطويرها لتحقيق أمنها واستقرارها انطلاقا من حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان أو تهديد، وقد أثبتت دول المجلس ومنذ العدوان الغاشم على دولة الكويت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي مرورا بالعديد من المواقف والأحداث، التزامها التام والأكيد بالدفاع عن نفسها والحفاظ على أمنها واستقلالها وحماية مصالحها ومقدراتها.

إن قوات درع الجزيرة ستبقى دائما على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الواجب أينما كان في دول المجلس عند صدور الأمر من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لدعم القوات الوطنية للدولة العضو الواقع عليها العدوان أو التهديد..